حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٧٥) ٢٠١٥/٠١/١٨ م

www.al-badeel.org

Issue (175) 18/01/2015

الكوميديا الرثة للديبلوماسية الروسية

حسام ميرو

ليس سهلاً اعتماد الديبلوماسية في الأمور الشائكة مثل القضية السورية، خاصة عندما يكون الملعب قد فاض بكثرة اللاعبين، إذ أصبح، بالإضافة إلى الأطراف السورية، العديد من الأطراف الإقليمية والدولية التي انخرطت بالحدث السوري، إما عبر المصالح أو المخاوف، وبات تعقيد الحدث لا يغري بطرح الحلول، فما يرضي طرفاً يزعج أطرافاً أخرى، كما أن قناعة ما راحت تتشكل مع تنامي تعقيد الوضع السوري مفادها أن ترك الأوضاع إلى مزيد من الإنهاك سيكون عاملاً مساعداً في فرض شكل الحل، خاصة مع زيادة استنزاف كل الأطراف الداخلية.

الروس، وقد كانوا طرفاً من أطراف النزاع بدعمهم للنظام السوري مادياً عبر تزويده بالسلاح، أو معنوياً من خلال استخدام الفيتو في مجلس الأمن، عادوا ليطرحوا أنفسهم كوسيط بين النظام والمعارضة، محاولين الاستفادة من حالة إنهاك قوى المعارضة السياسية والعسكرية، وتنامي قوة تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، والمخاوف المتزايدة من الإرهاب، وتزايد كلفة المأساة السورية على المجتمع الدولي، خصوصاً من الناحية المادية، ووجود عجز أممي عن تأمين الاحتياجات المعيشية والإنسانية للاجئين، أو الازدياد الكبير لعدد طالبي اللجوء إلى أوروبا، ومخاوف المجتمعات الغربية من القادمين الجدد.

وأمام حاجة موسكو إلى تحقيق نصر ديبلوماسي لها عبر الأزمة السورية كان مطلوباً منها تهيئة الشروط المناسبة لنجاح مساعيها، لا سيما أن معظم الأطراف السورية المعارضة مدركة لدور روسيا في حل الأزمة السورية، ووضعها على سكة جديدة، ولكن قناعة المعارضة بأهمية الدور الروسي لا تكفل لوحدها نجاح مساعي موسكو، فمعظم أطراف المعارضة تنظر بنوع من الريبة تجاه كل ما يطرح من روسيا.

سعت روسيا إلى جعل مؤتمر موسكو مساحة للحوار بين النظام و"المعارضة"، وربما كان هذا الطرح مفيداً في تطوير العملية من حالة حوار في المراحل الأولى إلى حالة تفاوض في مراحل متقدمة، وهو ما يعفي موسكو مسبقاً من وضع أسس للتفاوض أو خارطة طريق قد تكون مرفوضة من بعض أطراف المعارضة، ويسمح لها بالتالي أن توجد حالة مناورة خلال العملية نفسها، وأثناء تطور مراحلها.

لكن هل سلكت موسكو الطريق الصحيح نحو تحقيق مساعيها؟. إن الجواب الذي يمكن استنتاجه من مواقف المعارضات السورية يقول عكس ذلك، إذ أن حالة قلة الثقة بموقف روسيا تعمقت من خلال السلوك الروسي، فموسكو تريد دعوة شخصيات معارضة بحسب ما تراه مناسباً، كما أنها وجهت الدعوة للشخصيات المعارضة بأسمائها وليس بصفتها السياسية، وهو أمر لا يمكن فهمه أو تبريره، إذ أن القبول بهذه الدعوة يعني حصول حالة مساواة بين شخصيات تمثل كيانات سياسية وبين شخصيات تمثل نفسها، وهو أمر يعرفه السوريون جيداً، كما أنه من المفترض أن يكون أمراً بديهياً للديبلوماسية الروسية.

أما توجيه الدعوة لشخصيات مقربة من النظام بوصفها شخصيات معارضة فهو أمر مثير للسخرية، إلا إذا كانت موسكو تعتقد أنها تستطيع أن تصمم العملية على طريقتها دون أي رفض من قبل "المعارضة" السورية، وأن هذه "المعارضة" أصبحت في وضع من يريد حلاً كيفما اتفق، وأنه يمكن إغراء بعض الشخصيات لتنتقل من موقع إلى موقع آخر، لكن في كل الأحوال لن يشكل هذا الأمر أي فارق في حل الأزمة السورية.

وأسوأ الرسائل التي وجهتها الديبلوماسية الروسية تتعلق بمصير رأس النظام، فقد صرّح أكثر من مسؤول روسي خلال أحاديث مع المعارضة أنهم يدعمون نظام الأسد، فكيف لموسكو أن تطرح مؤتمراً للحوار بسقف محدد مسبقاً، وهو عدم المساس برأس النظام؟. إن مثل هذه الرسالة كفيلة لوحدها أن تفشل المؤتمر منذ بدايته، وأن تحبط الآمال من أن يقدم مؤتمر موسكو أي بصيص أمل للشعب السوري.

إنها كوميديا روسية، لكنها كوميديا من النوع الرديء، فالكوميديا الرديئة هي الكوميديا التي لا تضحك أحداً، لكنها ترسخ القناعة لدى المشاهد بأن الممثل فاشل، وهو ما بات مؤكداً، فقد أثبتت الديبلوماسية الروسية الساعية لدور البطولة في الأزمة السورية بأنها ممثل رديء.

وإذا كانت البروليتارية الرثة هي فئة العمال غير المنتجة، والتي لا تعي مكانتها، فكذلك الديبلوماسية الروسية هي ديبلوماسية رثة غير منتجة، ولا تعي شروط الديبلوماسية، وهي بذلك تحول نفسها إلى مصدر للسخرية.

الأمم المتحدة: مساعدات غذائية وإمدادات طبية تصل حي «الوعر» المحاصر

قال مسؤولون يوم الجمعة الماضي إن موظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة بدأوا في توصيل المواد الغذائية إلى عشرات الآلاف من سكان حي الوعر المحاصر في مدينة حمص السورية في أعقاب مفاوضات مع الأطراف المتقاتلة.

وفي ظل صعوبة إبرام اتفاق سلام في عموم سورية، حاولت جماعات الإغاثة التوصل إلى اتفاقات محلية مع المقاتلين من كافة أطراف الصراع، تسمح بدخول قوافل الإغاثة إلى السكان في مناطق القتال.

ولم تقدم الأمم المتحدة تفاصيل اتفاق حمص، لكن نشطاء في المعارضة تحدثوا عن وجود وقف مؤقت لإطلاق النار.

وذكرت إليزابيث بيرز المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي للصحفيين في جنيف أن المواد الغذائية أرسلت إلى حي الوعر يوم الخميس الماضي.

وأضافت "بعد مفاوضات مكثفة بين أطراف الصراع سلمت أول قافلة حصصا غذائية لنحو 8500 أسرة إلى منطقة الوعر المحاصرة"، وهي كمية من الغذاء تكفي حوالي 42500 فرد لمدة شهر.

وقالت إن قافلتين إضافيتين ستسلمان خلال الأيام المقبلة أغذية لما يصل إلى 75 ألف شخص، أي 30 في المئة من تقدير الأمم المتحدة لعدد المحاصرين في مناطق في أرجاء سورية، وهو مليون شخص.

وذكر مسؤول للأمم المتحدة في جنيف إن قافلة مكونة من 18 شاحنة حملت مساعدات برنامج الأغذية، وسلمت أيضا بعض الإمدادات الطبية ومواد غير غذائية من وكالات أخرى في الامم المتحدة.

وقال برنامج الأغذية في بيان إن منطقة "الوعر" شهدت قصفا واشتباكات عنيفة حالت دون تسليم اي مساعدات إنسانية.

وقال ناشطون من المعارضة إن القوات الحكومية تحاصر "الوعر" منذ نحو عامين. وقال مبعوث الامم المتحدة للسلام في سوريا ستافان دي ميستورا إنه يريد أن يبدأ في التركيز على "مناطق مجمدة" أو وقف اطلاق نار في مناطق محددة في مدينة حلب الشمالية لا خطة سلام لكل البلاد.

وقال يوم الخميس الماضي في افادة صحفية في جنيف "لهذا السبب " طرحنا على الطاولة اقتراح تجميد القتال العنيف في حلب والعودة في نهاية المطاف إلى مدينة سورية موحدة يعاد بناؤها بالشكل الذي كانت عليه لأنها عالم مصغر يرمز لسورية كلها."

أمريكا تنشر ٤٠٠ جندي لتدريب مقاتلي المعارضة السورية

واشنطن (رويترز) :

قال متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إن الجيش الأمريكي يعتزم نشر أكثر من 400 جندي لتدريب مقاتلي المعارضة السورية في معركتهم ضد "الدولة الإسلامية" إلى جانب المئات من أفراد قوات دعم أمريكية.

وأضاف الكولونيل ستيف وارن يوم الخميس الماضي أن من المتوقع بدء مهمة التدريب في الربيع في أماكن خارج سوريا، وعرضت تركيا وقطر والسعودية استضافة التدريبات.

ويجيء برنامج التدريب في إطار خطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لنشر مقاتلين في سوريا لوقف تقدم مقاتلي الدولة الإسلامية وإلحاق الهزيمة بهم في نهاية المطاف مع استمرار الغارات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة.

لكن إسلاميين متشددين يسيطرون الآن على فصائل المعارضة السورية ومنها تنظيم "الدولة الإسلامية" وجبهة "النصرة" جناح "القاعدة" في سوريا، ما يتسبب في تعقيد الإجراءات الأمريكية لإيجاد حليف مناسب على الأرض.

وقدر البنتاجون أن بوسعه تدريب أكثر من 5000 مجند في العام الأول، بموجب برنامج بقيمة 500 مليون دولار، وقال إن هناك حاجة إلى 15 ألف فرد لاستعادة الأراضي التي سيطرت عليها "الدولة الإسلامية" في شرق سوريا.

وقال منتقدون في الكونجرس إن برنامج البنتاجون لن يساعد المعارضة السورية بالسرعة المطلوبة، ويقولون إنه أصغر من أن يغير مسار الحرب الأهلية الطويلة بين الرئيس السوري بشار الأسد ومعارضيه.

وفي العراق أمر أوباما بإرسال أكثر من ثلاثة آلاف جندي أمريكي لتقديم المشورة وتدريب القوات العراقية والكردية.

وجاء الكشف عن إرسال القوات المقرر إلى سورية للقيام بمهمة التدريب بعد أيام من اجتماع مسؤولين أمريكيين كبار مع زعماء المعارضة السورية والمجتمع المدني في اسطنبول.

وقالت أليسا سميث المتحدثة باسم البنتاجون "كانت هذه الاجتماعات التمهيدية خطوة مهمة فيما نستعد مع شركائنا الدوليين لإطلاق برنامج التدريب والتجهيز في الربيع".

وقد أشار عدة خبراء عسكريين في واشنطن إلى صعوبة إحراز نتائج سريعة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، لا سيما أن "داعش" تمكن من عقد تحالفات مع العشائر الموجودة في سورية والعراق، وأنه إذا لم يتم تفكيك تحالفات التنظيم مع شركائه فإن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية والمقاتلين السوريين ستكون صعبة للغاية، كما أن عملية قتال التنظيم ستحتاج إلى إيجاد عملية سياسية موازية تقنع السوريين في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" بالتعاون مع المعارضة السورية المعتدلة، خاصة أن فصائل الجيش الحر وغيرها من الكتائب الإسلامية لم تثبت مكانتها القتالية في وجه عناصر "داعش".

وفي السياق نفسه، فإن أعضاء كثر في الكونجرس يخشون من عملية طويلة ومعقدة، ومن ردود أفعال التنظيم ضد أهداف غربية خارج الأراضي السورية والعراقية، لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عانت سابقاً من فشل كبير في أفغانستان والعراق.

«شارل إيبدو» تأثيرات واسعة لا تستثني اللاجئين والحدث السوري

عصام عطا الله

في زمن العولمة التي حولت كوكبنا إلى قرية صغيرة يتأثر شرقها بما يحدث في غربها، وغربها بما يحدث في شرقها، سلباً أو إيجاباً، وفي إطار هذا المنحى ربما سيترك الهجوم الذي شن على الصحيفة الفرنسية "شارلي إيبدو" أثراً ما على الساحتين الفرنسية والغربية خصوصاً، وعلى الساحة العالمية عموماً، ولن تكون منطقتنا العربية (منبع الإسلام) بمنأى عن هذه التأثيرات.

وقد وسمت كافة المصادر الدولية الرسمية الهجوم على الصحيفة بالعمل الإرهابي، في وقت وقفت فيه كثير من الدوائر المعتبرة في العالمين العربي والإسلامية صامتة خشية أن تتهم بالتهاون بالدفاع عن النبي ، واستثمرت التنظيمات الجهادية هذا الحدث، فرحب تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) بالعمل وأثنى عليه وباركه، ووصفه بالبطولي الشجاع، وتبناه تنظيم "القاعدة" الذي عده رداً وعقوبة طبيعية للغرب الذي أساء الأدب مع "النبي صلى الله عليه وسلم".

ويعتقد أنّ هذه الحادثة ستعمق الشرخ بين الشرق المسلم المحافظ (ولا سيما العرب) الذي يأمره دينه "حبّ نبيه أكثر من نفسه"، وبين الغرب الذي لم يدرك بعد حساسية الموضوع والشخصية المتناولة في صحافته، وكأنها شخصية زعيم سياسي أو قومي أو تنظيم ديني، وستزيد هذه الحادثة من الأصوات النشاز، يقول جبر الشوفي: " أتوقع أن ترتفع أصوات غربية وغير غربية مشبوهة، تستغل هذه الحادثة برفع وتيرة العداء للمسلمين والإسلام، وسيصعّب هذا من قبول المسلمين من العامة في الغرب، وبعض السياسيين والسلطات، ومن التعامل معهم كمواطنين أو لاجئين في بلدانهم، ويقلل من احترامهم"، ولا سيما أنّ معظم اللاجئين في الفترات الأخيرة من المسلمين الذين اضطرتهم الحروب وسلطات الاستبداد للجوء إلى الغرب.

وربما يتسع الشرخ ويتعمق ليؤسس لعمل منظم تتبناه الأحزاب اليمينية في القارة العجوز، ما يولد لأحزاب وتنظيمات متشددة تتخذ من حرية التعبير مبرراً لممارسة الاضطهاد على الجاليات العربية والمسلمة، يتابع جبر الشوفي: " قد تدفع الحادثة إلى إنشاء أو تقوية لوبيات وجماعات معادية للمسلمين والغرباء ، وقد ترتكب أعمال عنف تجاههم، إضافة إلى دعوتها لمحاربة وجود الغرباء، ولاسيما المسلمين، وتصبح الخطورة أكبر إذا تمكنت هذه الجماعات من الوصول إلى التأثير في القرار السياسي والأمني"، وبذلك لا يقتصر شر هذه الجماعات على الداخل فقد يمتد للقرار السياسي الخارجي.

وهذا ما جعل كثيراً من السياسيين يشك في توقيت الهجمات، ويربطها بما تمر به المنطقة، ولا سيما أنّ الصحيفة نشرت الرسوم المسيئة منذ فترة طولة، فلماذا جاء الرد في هذا الوقت؟! ولا سيما إذا عرفنا أنّ أكثر ما يستفز الشعوب العامل الديني، يقول السيد حسن النيفي رئيس المكتب السياسي لمحافظة حلب الحرة السابق: " ليس بالصدفة أن يكون الهجوم على الصحيفة وعلى قتل مدنيين في جبل محسن في هذا الوقت الحساس الذي تمر به الثورة السورية، ونحن نشكو ردة فعل التطرف في الغرب، لأن المجتمع الأوروبي لا يميز بين الإسلام والمتطرفين، بينما نحن نميز". فيُخشى أن تنعكس الهجمات سلباً على مسار الثورة السورية، ومن هنا يرى بعضهم ضرورة توجيه البوصلة في الاتجاه الصحيح، فالغيرة على الدين تستوجب الدفاع عنه، وذلك يكون بمقارعة نظام الأسد، ويتابع حسن النيفي: " وإذا كانت الهجمات غيرة على الدين فبشار أولى بهذه الغيرة" أي بشار أولى بالقتل والحرب.

فيجب العمل على اتخاذ خطوات بناءة لعدم استثمار الحادثة من الأنظمة المتشددة سواء في الغرب أو الشرق وعلى رأسها نظام الأسد، وفي هذا الصدد يدعو جبر الشوفي: " إلى ضرورة القيام بعمل مبرمج لمعالجة أسباب التطرف، ومحاصرة نشاطه، ورفضه أخلاقياً وسياسياً واجتماعياً، وصولاً إلى استئصاله"، ولا شكّ أنّ نظام الأسد أصبح مؤخراً منبع الإرهاب، وأكبر ممارس له.

وستحدث الحادثة تغيراً في سلوك الأجهزة الأمنية الغربية، مما سينعكس سلباً على هامش الحريات، ولا سيما المتعلقة بالعرب، فالتمييز عند المسؤولين السياسيين قد لا ينسحب على المنظومة الأمنية، يقول حسن النيفي: " أتوقع المزيد من ردود الفعل، فنحن رأينا ما حدث بعد 11 أيلول، تم احتلال العراق وافغانستان رغم أنّ المسؤولين الفرنسين يميزون بين الإسلام والمسلمين"، ولكن ذلك لا يعني عدم استثمار هذه الحادثة من قبل الساسة ولا سيما اليمين، يقول الشوفي: " أتوقع أن تستغل بعض السلطات الهواجس الأمنية والمخاوف، مبرراً لاتخاذ إجراءات تطول الحريات العامة، كأن تُشَرِّع وسائل المراقبة وتقييد الحركة، والتنصت، كما فعلت الولايات المتحدة بعد أحداث برج التجارة العالمي في 11سبتمبر 2001 ".

ويذهب بعضهم بعيداً لينحو منحى نظرية المؤامرة، ولا سيما أنّ السلطات الفرنسية لم تحرص على القبض على منفذي الهجوم أحياء، ولم تمنع الصحيفة وغيرها من إعادة رسم الرسوم المسيئة للإسلام، ، يقول حسن النيفي: " هذه ليست المرة الأولى التي تثار القضايا على بعض المسائل العقدية، المسائل ليس لها علاقة بالدين ويراد منها تأليب الرأي العام العالمي ضد المسلمين، وتقوم به التنظيمات الجهادية خدمة للغرب"، فالقضية في رأي بعضهم سياسية تتخذ من الدين لبوساً لتحقيق أهدافها، وليس هناك أكثر حساسية من النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

ويرى قسم آخر أنه يصعب في الوقت الراهن التكهن بانعكاسات الضربة على الوضع والثورة السورية خاصة. يقول العقيد عبد الجبار العكيدي: " لا أظن أنه خلال فترة قصيرة ستظهر تداعيات ما حصل"، فالتأثيرات العميقة تحتاج لمدى طويل، لأنها تكون نتيجة خطط استراتيجية لا لحظات آنية، يتابع العكيدي: " الرؤية ضبابية وغير واضحة" فالغرب يبدو متخبطاً ولا يعلم كيف يسير، لكنّ الأمر الواضح والذي لا يشك به السوريون أنّ تداعيات الضربة مهما كانت (سلبية أو إيجابية) لن تؤثر على عزيمة السوريين وثورتهم الشعبية، يتابع العكيدي: " الأمر المتأكد منه أنّ ثورتنا ستستمر – إن شاء الله– حتى إسقاط النظام" فالثورة السورية ماضية في طريقها.

ما زال الغرب يتعامل مع ردود الفعل من دون التعامل مع الأسباب الموضوعية التي أدت للفعل ذاته، فترك الغرب لبعض الحمقى استغلال هامش الحرية وإهانة مليار ونصف مسلم عبر تشويه دينهم والإساءة لنبيهم أدى لهذا الفعل، وفعل الأمر ذاته في سورية فتحدث عن الإرهاب الناتج في سورية، متناسياً الأسباب والظروف الموضوعية (إجرام الأسد وإرهابه) التي أدت لنشوئه.

تنظيم الدولة الإسلامية بين الانهيار والاستمرار

موسى القلاب*

رسم رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري بدقة صورة الموقف العسكري والقتالي مع تنظيم الدولة الإسلامية " داعش". حيث عبَّر بصراحة متناهية عن خيبة أمله تجاه ضعف دعم التحالف الدولي للعراق في حربه ضد تنظيم الدولة الإسلامية، معتبراً أن الدعم الحاصل "غير مقنع" وأن العراقيين يعتمدون على قدراتهم الذاتية، حيث ما زالت هناك مناطق شاسعة تحت سيطرة "الإرهابيين". في هذا السياق أوضح الجبوري، أن مساهمة التحالف الدولي هنا أو هناك موجودة، لكنها غير كافية في الظروف الصعبة التي يمر بها العراق.

برزت عدة عوامل يمكن اعتبارها جوانب تغيير محتملة في قواعد اللعبة السياسية والقتالية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ما يضعه في خانة ضبابية بين الانهيار والاستمرار. لا سيما مع تردد الشائعات حول إصابة زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي من قبل قنابل طائرات التحالف، إصابةً بالغةً قد لا ينجو منها، لكن لم تثبت بعد مدى صحة هذه الأخبار. كما تصدر يومياً تقارير عراقية عن مقتل قادة ميدانيين بارزين في صفوف التنظيم، لكن من دون ظهور تأثيرات سلبية مباشرة على البُنى القتالية المتحركة على الأرض، بحيث تؤدي إلى استسلام مجموعات كبيرة من مقاتليه.

في هذا السياق لا بد من ذكر أن معظم التقارير العالمية والإقليمية التي صدرت حول التحديات الأساسية التي تواجه تنظيم الدولة الإسلامية، تبين أن القيام بوظيفة الدولة من أجل توفير الخدمات العامة للناس في المناطق الخاضعة لسيطرة "داعش" مهمة صعبة في ظل الحرب على التنظيم من قبل التحالف الدولي والجيش والحشد الشعبي العراقي والبشمركة وأكراد سوريا.

صحيح أن هنالك تحدّيات جمة تتعلق بشؤون الحكم والإدارة ما زالت تواجه تنظيم الدولة الإسلامية في مدن وبلدات وقرى حوض نهر الفرات في سوريا والعراق، إلا أنها تبقى ضمن المستوى التكتيكي. كما أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى وضع "داعش" من حيث المبدأ في مأزق تمويلي، رغم أن التنظيم كان يبيع هذه المادة الضرورية بأسعار زهيدة في السوق السوداء ضمن الحدود الدنيا من أجل المردود المالي الفوري، وتشغيل آلياته المقاتلة على الأرض، قبل عمليات التحالف الدولي الجوية. ومع ذلك يبدو أن العمليات اللوجستية للتنظيم ما زالت متواصلة ولم تنقطع أو تتوقف.

لكن نقطة الضعف هذه قد تبقى عاملاً ثانوياً في علاقة التنظيم مع حواضنه الشعبية التي تكن العداء للنظامين السوري والعراقي، أكثر ما تكرس الولاء للتنظيم. إذْ أجبرت الحملة الجوية التي يشنّها التحالف الكثير من القبائل السورية في الشرق والشمال الشرقي إلى التقرّب والولاء لتنظيم الدولة الإسلامية، من منطلق أنها ترى بوضوح نفاق المجتمع الدولي الذي لم يتدخّل ضد نظام الأسد بل ضد التنظيم الذي يتبنى محاربة النظام بهدف إسقاطه. لذا، تستغلّ الدعاية النفسية الموجهة للدولة الإسلامية هذا الشعور العميق، وتستمر في التقرب من القبائل التي لم تعد تثق بالأنظمة السياسية ورموزها وممثليها في المناطق التي عانت من الفراغ السياسي والإداري سنوات طويلة. من الطبيعي ألا تهدف النقود وجوازات السفر الصادرة عن تنظيم الدولة الإسلامية إلى أن تكون وسائل قانونية لربطه في علاقات تجارية أو ديبلوماسية مع دول المنطقة والعالم، لكنها بالتأكيد تشكل دلالات رمزية ومعنوية تساهم في الانتماء إلى دولة أقرب ما تكون إلى الواقع في أعين الرعية. وعليه يجدر أن لا يُنظر إلى عجز تنظيم الدولة الإسلامية عن تشغيل هذه الخطوات التنظيمية كدلالة على فشل نظام ممارسة التنظيم للحكم والإدارة في فراغات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة.

من جهة أخرى، وفي شمال سوريا، شكلت جبهة "النصرة" الموالية لتنظيم القاعدة، تحدياً ميدانياً صعباً لتنظيم الدولة الإسلامية، ف"النصرة" ليست صديقاً ولا عدواً للتنظيم بالمفهوم المطلق. ومع ذلك فإن أياً من هذه العوامل قد لا يؤثّر استراتيجياً على مصير التنظيم، وليس من المتوقع أن تؤدي إلى انهياره خلال هذا العام.

من العوامل المؤثرة في استمرار التنظيم، اعتماده في استراتيجياته السياسية والعسكرية على فريق من القادة من ذوي الخبرات "القاعدية" و"البعثية" كلٌ في مجال اختصاصه. وهنا يتبين أن الهيكل التنظيمي للدولة الإسلامية ذو طابع مؤسّسي لا شخصي، الأمر الذي سوف يشكّل عاملاً أساسياً لبقاء التنظيم واستمراريته بغضّ النظر عن مصير زعيمه الحالي وقادته الميدانيين المفقودين.

هذ العوامل وغيرها تبين أن الذي قد يتغيّر هذا العام هو الطريقة التي يعمل بها التنظيم، وليس التنظيم نفسه. ما يدل على بدايات التغيير في أسلوب عمل التنظيم والتي ظهرت بشكل خافت خلال عام 2014، حدوث عدد من الهجمات الإرهابية في بلدان خارج سورية والعراق، ربطها المنفذون اسمياً وشكلياً لحساب التنظيم، رغم أنها لم تكن بالضرورة ناتجة عن التخطيط المركزي للتنظيم.

ففي عدة حالات، أطربت الهجمات تنظيم الدولة بعد وقوعها، وكما حصل في استراليا وفرنسا، لكن التنظيم لم يبذل جهداً مادياً أو معنوياً في اخراج تلك الهجمات إلى حيز الوجود. يُتوقع ظهور المزيد من هذه الهجمات والتفجيرات المماثلة في جميع أنحاء العالم، من قبل جماعات وأفراد يبايعون الدولة الإسلامية تلقائياً، من أجل الوصول إلى السلطة والحصول على الشهرة والموارد، أو السجن أو الشهادة (الموت في سبيل الله).

بما أن تنظيم الدولة الإسلامية يتبنى ولا يرفض انتماء أعداد متزايدة من هذه الكيانات الجهادية العاملة عن بعد (بالريموت كونترول)، فإنه سيضطرّ إلى أن يتحوّل من تنظيم مركزي إلى تنظيم لا مركزي متعدد الفروع والخلايا التي تعمل لصالحه كمقاولين بلا نفقات ومخصصات مالية من قبل خزينة التنظيم. هنا يمكننا استنتاج أن حالة تحوّل واستمرار التنظيم لا انهياره وانقراضه هو السيناريو الأكثر احتمالاً في عام 2015.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

عن أي إرهاب يتحدّث هؤلاء؟

فيكتوريوس بيان شمس

خرج ممثلي أكثر من (50) دولة للتظاهر ضد الإرهاب في باريس بعد أيام على المجزرة التي ارتكبت بحق فنّاني صحيفة "شارلي ايبدو" الفرنسية، والتي شغلت الرأي العام العربي والعالمي بعد أن كثرت الإيحاءات التي تربط مسألة الإرهاب بالإسلام حيناً، وبالعرب حيناً آخر. الملفت في المسألة، هو افتراض، بل التعامل على أساس، أن الإسلام والمسلمين، أصبحوا الآن في موقع الدفاع عن النفس، والذي يبدو أنّه يجب أن يكون دفاعاً على طريقة الهروب إلى الأمام، أي تبنّي هذه التلميحات والإيحاءات التي افترضت أن الإسلام والمسلمين إرهابيون بطبيعتهم، وعليه، فإن التطرّف بإدانة العرب والمسلمين، طريق سلس، وجواز مرور باتّجاه الآخر "الحضاري"، وتعبير عن الدّفاع المقدّس عن حرّية الرأي والتعبير.

ملفت هنا، أن لا تعريف سياسي، جامع، مانع، لـ "الإرهاب". وهذا ما سعى إليه رئيس النظام السوري السابق حافظ الأسد في العام 1985، عندما فشلت دعوته لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب، تلك الحقبة التي كانت سورية فيها مدرجة على لوائح الدول المساندة للإرهاب. وهي نفس الحقبة التي شهدت أواخر مرحلة دامية من الصراع العربي – "الإسرائيلي" الذي قض مضاجع الغرب كلّه عندما كانت منظمة "ماركسية/ قومية" كـ "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" تدير عبر ما عرف آنذاك بـ "المجال الخارجي" الذي كان تحت إشراف الدكتور وديع حدّاد، عمليات عسكرية نوعية، تستهدف أشكالاً مختلفة ومتنوعة من الأهداف، تبدأ بالأشخاص، خطفاً واغتيالاً، ولا تنتهي عند اختطاف الطائرات، وتفجير المقرّات وغيرها الكثير، كما حصل مثلاً مع أكبر عملية بالتاريخ الحديث ربّما، عندما قامت مجموعة منهم بقيادة الفنزويلّي ايليتش راميريز سانشيز (كارلوس) في العام 1975 باختطاف (11) وزيراً للنفط أثناء اجتماع لمنظّمة "أوبك" في العاصمة النمساوية فيينا، ليفرج عنهم بعدها بأيام قليلة بوساطات متعدّدة، كان أبرزها تلك التي قامت بها الجزائر عندما كان الرئيس الحالي عبد العزيز بو تفليقة وزيراً للخارجية آنذاك، وقد تولى هو بنفسه التفاوض للإفراج عن المختطفين. كان الهدف من العملية إذاعة بيان مطول كان قد صاغه الشاعر السوري كمال خير بك الذي كان أحد أفراد المجموعة المنفّذة، يتحدّث عن أهمية النفط كسلاح في الصراع العربي – "الإسرائيلي"، والعملية التي جاءت ضمن عمليات كثيرة في أوروبا حينها ومن ضمنها فرنسا، كانت مشتركة ما بين "المجال الخارجي"، وأعضاء من منظّمة "بادر ماينهوف" الألمانية. بل إن أغلب العمليات، كانت بالتنسيق مع عدّة منظمات أوروبية يسارية أخرى، مثل "الألوية الحمراء" الإيطالية، و"العمل المباشر" الفرنسية، و "ايتا" الإسبانية، إضافة إلى "الجيش الجمهوري الإيرلندي".

صُنّفت عمليات "المجال الخارجي" التي كانت تبتغي إيصال الصوت الفلسطيني، والتعبير عن الظلم الذي يتعرّضون له، وإبقاء القضية الفلسطينية على جدول أعمال العالم، كعمليات إرهابية، أيضاً دون تعريف لـ "الإرهاب". انتهت تلك المرحلة لعدّة عوامل، كان أبرزها بدء تراجع الاتحاد السوفييتي قبل مرحلة "البيروسترويكا" التي كانت خاتمة انهياراته. ليعتقل بعد ذلك بسنوات قليلة (كارلوس) في السودان، ثم يُشحن إلى سجنه الباريسي، وتطوى صفحة هذا النوع من العمليات.

ميزة تلك الحقبة، أن الأولوية بالنسبة للغرب، لم تكن الصراع مع الإسلام والمسلمين الذين استخدم بعضهم في مقارعة الاتحاد السوفييتي السابق، بل مع قوى اليسار التي كانت تشكّل تهديداً حقيقياً لزعزعة هيمنته. إلا أنّه بانتهائها، وبسبب الفراغ الذي تركته، كان قد بدأ الإسلام السياسي بالصعود في دول تحكمها أنظمة تعمل جاهدة للحفاظ على ديمومة استمرارها، بما يتطلّبه ذلك، من ضرب اليسار تارة، واليمين تارة أخرى، وبما يتوافق ويتناغم أيضاً مع مصالح رُعاتها في الغرب.

هذا يثبت أن لا هوية أيديولوجية لـ "الإرهاب" الذي قد يكون اليوم ماركسياً، وغداً قومياً، وبعده إسلامياً أو مسيحياً، فكيف والمثال حاضر فيما تفعله "اسرائيل" كل لحظة؟ أو النظام السوري الذي مازال يدّعي العلمانية؟ بل وردود فعل البعض في الدول الأوروبية المتحضّرة نفسها، عندما يقومون بالاعتداء على المهاجرين، أو عندما يحرقون مساجدهم ومعابدهم؟ وماذا عن الأوروبيين الذين يقاتلون الآن في صفوف المنظّمات الأصولية المتطرّفة؟ أو "جيش الرب" الذي يقوده المجرم جوزيف كوني في أوغندا؟ أو جرائم الإبادة في البوسنة؟ أو ما يحدث للروهينغا في ميانمار؟ أو للمسلمين على يد الهندوس في الهند؟ أو مذابح الهوتو والتوتسي التي كانت تغذيها الصراعات الأميركية – الفرنسية في رواندا؟ والقائمة تطول.

لعلّ الإجابة على سؤال من مثل: من أين يأتي التطرّف؟ تكمن بالضبط في معرفة أسبابه التي تكشف تلقائياً عن هوية مستثمريه.

استثارت جريمة "شارلي ايبدو" الكثير من الأسئلة الموجّهة للشريحة التي اعتبرت نفسها في موقع الدفاع عن النفس، والتي أكّدت في الوقت عينه، إذا ما كان المقصود من الجريمة، ربطها بما يحدث في المنطقة، أنّها نجحت في وضع المسلمين، والعرب منهم بالتحديد، في قفص الاتّهام، وهو الاتّهام الذي لن يميّز مثلاً بين "حركة المقاومة الإسلامية – حماس"، و"تنظيم الدولة الإسلامية – داعش"، تماماً كما ربط بنيامين نتنياهو بينهما، بالإضافة لـ "حزب الله" قبل ارتكاب الجريمة بأسابيع. وهو ما يتقاطع فيه "الإسرائيليون" والأميركيون والأوروبيون، بالإضافة لباقي الأنظمة العربية مع النظام السوري و"حزب الله" وايران في مسألة الاتّفاق على ضرورة إنهاء خطر "داعش"، ويتعارضون على البقية، والتي كانت حتى الأمس القريب، أي قبل الثورة، أوراق تفاوض، تنتهي وظيفتها إذا ما وصل النظام السوري إلى تسوية مع "اسرائيل".

ماضياً وحاضراً، لا مكان للضحايا غير الأوروبيين والغربيين، هؤلاء فقط هم الضحايا، بينما لا يهم إن استبيح الشعب السوري أو غيره قتلاً واعتقالاً وتشريداً واغتصاباً. والمظاهرة الباريسية تلك، عندما يتصدّرها زعماء عرب إلى جانب نتنياهو جاؤوا للتظاهر ضد "الإرهاب"، وللدفاع عن حرّية الرأي والتعبير التي امتلأت سجونهم، وقبور بلادهم بضحاياها، هي بوجه منها، تعبير صارخ، أو صورة مصغّرة عن حال المثقف العربي المرعوب الذي يشعر بالغربة في بيئته "الرجعية المتخلّفة".

الحسبة والمحتسبون الجدد

■ حكم عاقل

تعرّف مؤلفات الفقه الإسلامي الحسبة اصطلاحا، بأنها ولاية دينية يقوم ولي الأمر بمقتضاها بتعيين من يتولى مهمة الأمر بالمعروف إذا أظهر الناس تركه، والنهي عن المنكر إذا أظهر الناس فعله، وتحقيقا لمصالح الناس الدينية والدنيوية.

و الحسبة في الأصل تعني الحساب والتحقق، وهي مفهوم تطبيقي، ولن نجد له ذكر صريح في القرآن، ولا في مجموعة الحديث الصريح، بل يرجع هذا المصطلح إلى المفهوم العام عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضرورة القيام، والذي يجد مرجعيته الشرعية في نصوص القرآن والسنة: ((وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .)) وفي السنة النبوية : (ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل.) ، وفي الوقت الذي رأى البعض في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين (المعتزلة مثلا)، فإن الحسبة عند أهل السنة بإجماع فقهائهم هي فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقين.

ولاشك أن الرسول قد مارس، ما عرف لاحقا بالحسبة، كجزء من مهامه الدينية والسياسية كقائد للدولة العربية الثيوقراطية. وقد تابع ذلك الخلفاء من بعده، لاسيما عمر بن الخطاب الذي عُرف عنه متابعة شؤون الرعية بنفسه. لكن من المرجح أن الحسبة لم تظهر كوظيفة رسمية إلا في العصر العباسي أيام الخليفة محمد المهدي، وكان يتولاها في حينه مسؤول يشرف على الشؤون العامة في مراقبة الأسعار ورعاية الآداب يقال له المحتسب. ومن شروط تعيينه أن يكون حراً وذا حكمة وصرامة وعلم بالمنكرات الظاهرة، ومن أصحاب الرأي والاجتهاد، وله أعوان يعملون باسمه ومنتشرون في المحال والأسواق الكبيرة. وتنقل بعض المصادر أنه كان للحسبة دار في القاهرة يتردد عليها الباعة في أوقات معينة لمعايرة مكاييلهم وموازينهم مع ما بالدار من المكاييل والموازين، فإن وجد فيها خلل أمر أصحابها بتغييرها أو إصلاحها ومن لا يمتثل يعاقب، وبقيت هذه الدار إلى عهد المماليك. وكانت مؤسسة الحسبة قد انتقلت إلى الأندلس، وكان واليها يسمى صاحب السوق.

وتنحصر اختصاصات المحتسب بالمراقبة في أمور مالية وإدارية غالبا، مثل الغش في البيع والبخس في المكاييل والموازين، و إصلاح المرافق العامة في البلد، وكذلك حقوق الأجراء على رب العمل، ومراقبة أصحاب المهن في تعاملهم، وغيرها من استقصاء المخالفات التي تنشأ في الشوارع والأسواق. أما عن مؤيدات نظام الحسبة فهي عقوبات شرعية خفيفة، ومن النوع المسمى بالتعزير، مثل التوبيخ والزجر بالكلام ومنها الحبس، وهناك عقوبات مالية، وقد اختلف الفقهاء في الحدين الأدنى والأعلى للتعزير.

ولكن نظام الحسبة انحرف في كثير من الأحيان عن هدفه الرئيس، وهو الرقابة المالية والإدارية. ليغلب عليه البعد الديني الأخلاقي، فبات المحتسب بمثابة القيّم على الدين، ليصبح أداة للمصادرة على الفكر وحرية الرأي والتعبير.

في عصرنا الحالي الذي تنتشر فيه عقيدة التكفير على نطاق واسع، نشط المحتسبون الجدد، ليكون نظام الحسبة سلاحا في وجه حرية التعبير في مختلف البلدان العربية والإسلامية، سواء تلك التي عملت على تطبيق الشريعة الإسلامية (السودان والمملكة العربية السعودية)، أو تلك التي ضمّنت دساتيرها وقوانينها في العقوبات والجنايات بعض أحكام الشريعة الإسلامية أو ما استوحي منها (مصر وموريتانيا)، أو تلك البلدان التي سيطرت ذهنية الحسبة على نظامها الاجتماعي على أقل تقدير.

مؤخرا، حكم في موريتانيا على المدون الموريتاني محمد ولد امخيطير بالإعدام رمياً بالرصاص، بتهمة الإساءة إلى النبي والزندقة، وفي السعودية حكم على المدون والناشط الليبرالي رائف بدوي بالسجن عشر سنوات مع الجلد وغرامة مالية باهظة، بتهمة انتقاده لنظام الحسبة نفسه، ممثلا بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي السودان حكم على السودانية مريم ابراهيم بالإعدام شنقا بتهمة الردة.

نظام الحسبة ألغي في مصر في القرن التاسع عشر، منذ تولي محمد سعيد باشا حكم البلاد في 1854، وأصبح جهاز الدولة الحديثة يقوم بمهام المحتسبين. واليوم، ربما كان مثقفي مصر هم الأكثر عرضة لاضطهاد نظام الحسبة وشراسة المحتسبين الجدد، ابتداء بعلي عبد الرازق وطه حسين، ومرورا بنصر حامد أبو زيد، ونوال السعداوي، والشاعر حلمي سالم وغيرهم، وصولا إلى الكاتبة فاطمة ناعوت التي تنتظر محاكمتها نهاية هذا الشهر بتهمة ازدراء الدين، حين انتقدت طقس الأضحية في موسم الحج. وتسببت ذهنية الحسبة أيضا في قتل فرج فودة، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ.

أما في دولة "الخلافة الجديدة"، فقد انتشر رجال "داعش" من المحتسبين في كافة المناطق التي سيطروا عليها، وكان آخرها ظهورهم العلني في طرابلس. وأصبح جهاز الحسبة أكثر أجهزة "داعش" إدخالا للرعب في نفوس الناس. ولا يقتصر الأمر على العقوبات الجسدية المرعبة التي تنتج عن هذا الجهاز وتفرعاته تحت مسمى تطبيق "حدود الله"، بل تلك الغرامات المالية الباهظة أحيانا التي أصبحت وسيلة لتنظيم "داعش" لجمع الأموال لصالح خزائن "بيت المال" في بيئات لا يجد أهلها قوت يومهم.

إذا تحول نظام الحسبة من نظام إداري ومالي إلى ذهنية مسيطرة ترتبط بالوصايا على عقول الناس وأفئدتهم وألسنتهم، وباتت سلاحا بيد القوى الرجعية في المجتمع لتكريس نفسها باسم الدين وباسم الحرص على الدين، لتكون بديلا عن الكهنوت الإسلامي المفقود، بل ربما كانت أخطر من أي جهاز كهنوتي، فالحسبة لم تعد مؤسسة أو وظيفة دينة، بل أصبحت ذهنية مسيطرة.

مقر الحسبة في مدينة منبج / ولاية حلب

هل تنجح المعارضات السورية في رهانها على استعادة ثقة الشعب؟

د. حبيب حداد

المعارضات السورية تعيش هذه الأيام في دوامة من المبادرات التي لا تتوقف والمواقف المتباينة التي تعبر خير تعبير عن أحد مظاهر الأزمة العميقة والشاملة التي تعيشها. بعض أطراف المعارضة يعلن أنه يتأهب لشد الرحال إلى موسكو نهاية هذا الشهر، وذلك على الرغم من جو الصقيع الذي يلفها ومن الغموض المبهم الذي تتسم به هذه الدعوة من حيث طبيعتها وغاياتها. أليس من حق كل مواطن سوري أن يسأل هؤلاء الأخوة المهرولين إلى موسكو عن الأرضية التي سيستند إليها حوارهم مع وفد السلطة الذي سيلتقونه هناك؟. حوار من أجل ماذا وعلى أية قاعدة يتأسس؟؟هل أصبحت خطة الطريق التي رسمتها وثيقة جنيف 1 شيئا من الماضي؟، ثم أليس من الأجدر بهؤلاء الذين سيتقاطرون من كل حدب وصوب للذهاب إلى موسكو غير مقدرين النتائج السلبية لمثل هذه الخطوة أن يلتقوا أولا مع بعضهم ويتحاوروا فيما بينهم قبل أن يتحاوروا كأفراد مع وفد النظام، فيوحدوا موقفهم وتصورهم حول كل الاحتمالات المتوقعة من وراء هذه الزيارة والنتائج المترتبة عليها؟. صحيح أن روسيا طرف مهم وأساسي في حل المسألة السورية، ولكن روسيا لم تصل حتى الآن في سياساتها لأن تكون الوسيط الحيادي المؤهل بين الشعب السوري وبين نظام الاستبداد الذي كان المسؤول الأول عن الأوضاع الكارثية التي وصلت اليها بلادنا اليوم.

وأطراف أخرى من المعارضة تعلن عزمها على الذهاب للقاهرة للمشاركة في اللقاء التشاوري الوطني الذي يهدف إلى التوافق على رؤية سياسية موحدة تكفل إعادة الثورة إلى مسارها الطبيعي ، وإلى برنامج عملي واقعي يعين المهمات المطروحة، ويحدد آجال مرحلة الانتقال من النظام القائم إلى الحياة الديمقراطية السليمة.

وبين هؤلاء وأولئك، هناك طرف ثالث ما يزال يدعي لنفسه دون الآخرين امتلاك العصمة والحمية الوطنية وسلامة الخط السياسي دون أي زيغ أو انحراف أو تفريط، وما يزال يتمترس بمواقفه التعجيزية المعارضة لأي مسعى جدي يرمي إلى توحيد المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية بدعوى أنه الممثل الشرعي الوحيد والمؤتمن على تجسيد إرادة الشعب السوري وتحقيق تطلعاته.

وسط هذا المشهد المأزوم لأوضاع المعارضات السورية بكل أبعاده الداخلية والإقليمية والدولية، تتواصل مأساة الشعب السوري، وتتفاقم كل يوم فصول هذه المأساة التي تطالعنا القنوات الفضائية ببعض صورها في كل وقت. نعم إنه الشعب السوري الذي اضطلع طوال تاريخه القريب والبعيد بدور حضاري رائد سواء تجاه أمته أو تجاه الإنسانية كلها، يجد الآن نفسه أمام تحديات المصير والبقاء كوطن ودولة ومجتمع.

ترى هل تنجح المعارضات السورية التي لم ترق حتى الآن إلى مستوى الحد الأدنى المطلوب كي تنهض بمسؤولياتها الوطنية؟. المعارضات السورية التي أسهمت بقدر كبير فيما وصلت اليه سورية اليوم، هذا إذا كنا نود مواجهة الواقع بكل صراحة وموضوعية ونبدأ من الذات قبل أن نتحدث عن مسؤولية الأخرين في الخراب الذي تعانيه سورية اليوم، الآخرون سواء النظام أم الدول الإقليمية والمجتمع الدولي ،

لقد ارتفعت النداءات المخلصة منذ أكثر من عامين بدعوة مختلف أطراف المعارضة السورية في الداخل والخارج كي توحد صفوفها وإرادتها وجهودها على قاعدة رؤية موحدة وبرنامج مشترك، ورأت أن المحطة الكفيلة بتحقيق هذه المهمة المركزية هي انعقاد المؤتمر الوطني العام. لقد تأكدت أهمية هذا الخطوة بعد أشهر قليلة من انعقاد المؤتمر الوطني السابق مطلع شهر تموز 2012 في القاهرة بعد أن أجهض الإخوة في المجلس الوطني السوري آنذاك انتخاب لجنة من المؤتمر تتابع عملية التواصل والتنسيق بين مختلف أطراف الحركة السورية، بحجة أنه كان يرى في نفسه آنذاك، ولا ندري إذا ما كان حتى الآن يتمسك بهذا الادعاء، بأنه الممثل الوحيد للشعب السوري وثورته.

في هذه الأيام إذ تتضافر الجهود المخلصة من أجل انعقاد اللقاء التشاوري الوطني في القاهرة في الثلث الأخير من هذا الشهر، والذي من المنتظر أن يجمع عددا لا باس فيه من أطراف المعارضة، فإن المطلوب كما نرى أن على الجميع، وكل من موقعه المساهمة في توفير الشروط الضرورية لإنجاح هذا اللقاء الذي ينتظر منه أن يكون الخطوة التمهيدية لانعقاد المؤتمر الوطني السوري العام، بعد توفير كل مستلزماته.

من وجهة نظرنا كي يحقق لقاء القاهرة التشاوري الآمال المعقودة عليه ينبغي أن تتوفر فيه بعض الشروط الأساسية التي يمكن استخلاصها من واقع المعارضات السورية وتجاربها المتكررة للقاء على أرضية مشتركة، ومن جهة أخرى، فإن الحرص على توفير هذه الشروط إنما ينبع من قناعتنا بأنه مهما حسنت النوايا وصدقت الإرادات فلا بد للوصول إلى النتائج المبتغاة من انتهاج الطرق الصحيحة:

أولا– ينبغي وضع حد نهائي لكل النزعات العصبوية ورغبات الهيمنة في العمل الجماعي الوطني، مثل الادعاء بأن فصيلا معينا يحتكر شرعية تمثيل الشعب السوري، فقد ثبت أن مثل هذه المواقف لن تؤدي إلا إلى نتائج سلبية، بل وكارثية في الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا والمنطقة كلها.

ثانيا– ينبغي التخلي نهائيا عن وهم المراهنات على الحلول العسكرية وتدخل القوى الخارجية، فقد أثبتت السنوات الماضية من عمر الثورة لكل من يملك الحد الأدنى من قدرة البصر والبصيرة أن هذا الحل ممنوع وغير ممكن، وأن استمرار هذا الصراع العبثي بكل أبعاده الطائفية والإقليمية، لن يؤدي إلا إلى استكمال تدمير سورية، بكل تداعياته على المنطقة كلها .

ثالثا – ينبغي العمل بجدية ومن خلال توحيد رؤية المعارضة على استعادة القرار الوطني المستقل، ولو بصورة نسبية وتدريجية، ليكون فاعلاً وغير مغيب في الحل السياسي الوطني للازمة السورية الذي لا يمكن التوصل اليه إلا بتوافق دولي، وبقرارات ملزمة من مجلس الأمن الدولي على قاعدة وثيقة جنيف 1 ببنودها الستة المعروفة.

رابعا – الإيمان الراسخ بأن الحل السياسي الوطني المنشود لا يمكن تحقيقه إلا ضمن توفر معطيات ملموسة وواقعية، ومن خلال ميزان قوى في مصلحة الشعب السوري، وهذا الأمر يقتضي قبل كل شيء توحيد المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية إطاراً ورؤية وبرنامج عمل، ومن ثم العمل على استعادة ثقة الشعب السوري المفتقدة، ليمكن بعد ذلك مخاطبة المجتمع الدولي بصوت واحد كي يتحمل مسؤولياته في إنهاء معاناة شعب قدم أغلى التضحيات التي لم يقدمها أي شعب آخر من أجل أن يحيا حياة الحرية والكرامة والمستقبل الأفضل.

الهويات القاتلة

د. عبدالله تركماني *

بداية، عنوان المقاربة مأخوذ عن عنوان أحد أهم كتب المبدع اللبناني – الفرنسي أمين معلوف. لعلّ كثر يستغربون كيف تستعير صراعات اليوم عناوين الأمس، وكيف تطل قضايا الهويات والأديان والجدليات الثقافية على مسرح السياسة وصراعات المصالح الاقتصادية في العصر الراهن. إذ ثمة أصحاب النزعة التطورية – الحتمية المهووسون من عودة مسائل الثقافة والدين إلى مسرح السياسة والصراع، وثمة استغراب آخر يبديه المدافعون عن الفرضية القائلة بأنّ العامل الروحي هو العامل المحرك للصراع بين المجتمعات والأمم.

وفي الواقع، إنّ الهوية كالثقافة لا شكل ثابتاً مطلقاً لها، فهي تغتني بالإضافات والحوار الثقافي، وكل من يراها غير ذلك ويدافع عن وهم ثباتها يقف، من دون أن يدري، في صف قاتليها الحقيقيين. الهوية الثابتة وهم، أداة من أدوات الأنظمة الاستبدادية للحفاظ على التأخر الحضاري، فما من شيء يحمي الاستبداد مثل تحجر الأفكار والعقول عند نمط صنعه الفكر الاستبدادي نفسه.

ولكن ليس سؤال الهوية سؤالاً عابراً أو سطحياً، ولا هو تعبير عن حالة فكرية مصطنعة، بل هو سؤال يلامس العناصر العميقة للوجود التاريخي والاجتماعي للأمم، كونه يلامس منظومات القيم والمبادئ المكونة للوجود الحضاري لها. فالهوية هي تلك الحالة من التفرد والخصوصية التي تلامس المستوى القيمي للأمم، أما سؤال الهوية فهو يمثل اللحظة التاريخية لانكشاف هذه الخصوصية عن حالة إشكالية مع مكونات المحيط، تضع الهوية في حالة من التعارض مع مدخلات ثقافية تعبر عما هو سائد، لكنه مقابل لما هو راسخ.

ففي ظل العولمة، لم يعد بالإمكان حماية الهوية الوطنية، العربية وغير العربية، من رياح التغيير الثقافية. وبسبب ما يسود حياة كل المجتمعات الإنسانية من تيارات فكرية ومصلحية، متعددة ومتباينة الأهداف، فإنّ الثقافات الوطنية كافة وفي كل دول العالم، دخلت مرحلة الإغناء، مرحلة ثقافات إضافية خاصة.

وفي الواقع يكاد سؤال الهوية يكون الهاجس الوحيد الثابت في أية مقاربة لسيرورة مجتمع المعرفة العولمي، خاصة أنها أدخلت العالم في تفاعلات لم يعرفها من قبل، بسبب إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان. لذلك أصبحت الشعوب والدول والثقافات أكثر حاجة للبحث عن شروط ومواصفات تؤكد اختلافها وتمايزها ووحدتها في آن واحد، بقصد تكوين علاقة واضحة بين الأنا والآخر.

إنّ أشد ما يقلق البعض في القضايا التي تثيرها ثقافة العولمة هو ما لها من آثار على الهوية والخصوصيات الثقافية، وهو قلق له ما يبرره في ظل ما نراه من محاولات قوى الهيمنة الاقتصادية تنميط سلوكيات البشر وثقافتهم في المجتمعات كافة، وإخضاعها لنظام قيم وأنماط سلوك سائدة في مجتمعات استهلاكية، إذ يحمل فيض الأفكار والمعلومات والصور والقيم القادمة إلى كثير من المجتمعات إمكانية تفجّر أزمة الهوية التي أصبحت من المسائل الرئيسية التي تواجه التفكير الإنساني على المستوى العالمي. وفي سياق هذه الأزمة تنبعث العصبيات القبلية والطائفية والمذهبية والقومية الضيقة، وتزداد الرغبة في البحث عن الجذور وحماية الخصوصية.

إنّ قضية الأصالة والمعاصرة لا يمكن بلورتها أو اختزالها قط في موقف نظري أو إشكالية ذهنية مجردة، وإنما هي توجه عقلاني خاص نحو تفعيل التاريخ والثقافة والأفكار، بمعنى أنه إذا لم يستطع تراثنا تحقيق الدافعية الحضارية في الشكل الذي يسمح لنا بترجمة الرؤى المطروحة كونياً في أبعادها المختلفة، فلسنا في حاجة ملحة إليه، إذ أنّ التحرك نحو أطياف المستقبل يرتبط أساساً بأدوات المعاصرة التي تبدأ بالتفاعل والتواصل والاندماج والمشاركة، من ثم تنتهي إلى أقصى درجة من سمو الهوية وارتقائها وشموخها وصلاحيتها للتأثير والتأثر في الهويات «القاتلة» التي تتنازع سلطة التفرد والاستحواذ على مقدرات العولمة، تاركة لغيرها أن تنعم بالنكوص إلى الماضي السعيد، تجتر ذكرياته ومآثره وتسبح في أغواره ناسجة حوله الأحلام والأساطير، مشبعة ذاتها بتلك الصوفية التاريخية غير مكترثة بعواصف الحاضر وكوارث المستقبل.

* باحث استشاري في «مركز الشرق للبحوث» دبي